EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيـــان

السيد/ أحمد أبو الغيط

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

فى

النقاش العام للدورة الثانية والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيد الرئيس

أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، متمنياً لكم التوفيق فى إدارة أعمالها ومؤكداً لكم مساندتنا الكاملة فى إنجاح اجتماعاتها وتحقيق أهدافنا المشتركة.. كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للشيخة هيا آل خليفة رئيسة الدورة السابقة على ما بذلته من جهد وما أسهمت به فى سبيل إنجاح تلك الدورة السابقة.

السيد الرئيس

منذ ست سنوات.. وقفنا جميعاً، ممثلين للمجتمع الدولى فى هذه القاعة، وقفة تضامنية واحدة فى وجه الإرهاب الدولى.

عبرنا بكل لغاتنا وأديانا وثقافاتنا عن إدانتنا لكل عمل إرهابى يستهدف مدنيين أبرياء .. أدنا وشجبنا ثم استجمعنا إراداتنا وعزمنا على العمل الجاد لمكافحة هذه الظاهرة المقلقة والخطيرة .. توافقنا على العمل بجدية ليس فقط من أجل المكافحة الأمنية للظاهرة ولكن أيضاً فى سبيل تحقيق انفراجات طال انتظارها فى أزمات وصراعات قديمة .. أزمات وصراعات صارت من فرط تعقيدها وامتدادها حاضنة للبائسين واليائسين من أبناء إقليمنا بالذات .. تغذى لديهم الشعور بالظلم واليأس وتدفعهم دفعاً إلى الانخراط فى صفوف معتنقى الأفكار الظلامية المتطرفة التى لا تعرف سوى لغة العنف وسيلة .. بل وأحياناً غاية .

وشمرنا عن سواعدنا جميعاً .. وساد اعتقاد فى منطقة الشرق الأوسط بأن انفراجات قريبة على وشك الحدوث .. وأن محاصرة الإرهاب الدولى بنجاح والقضاء عليه سوف يتم ليس فقط من خلال الملاحقات الأمنية ولكن أيضاً وبشكل متواز ولا يقل اهمية من خلال تجفيف منابعه الفكرية وموارد جماعاته البشرية والمادية .

غير أنه يبدو أننا ضللنا الطريق خلال هذه السنوات الست..

وتبعثرت أهدافنا فتبعثرت طاقاتنا .. ولم نفلح كمجتمع دولى فى الحفاظ على هذا الزخم الهائل الذى تولد فى سبتمبر ٢٠٠١، وتجسد فى هذه القاعة ذاتها، للعمل سوياً يداً بيد من أجل تفريغ شحنات التوتر الموجودة فى إقليمنا وصولاً إلى تسوية الصراعات السياسية المزمنة.

فرضت أجندت سياسية محلية ضيقة الأفق من جانب البعض .. وحلت أهداف تفتقر إلى الحكمة محل الأهداف السامية التى كنا ننتظر العمل سوياً على تحقيقها .. وبدلاً من أن يتركز نظرنا وعملنا على استئصال بؤرة الإرهاب الدولى – والتى لم تكن كثيرة منذ ست سنوات – صار هناك غياب للرؤية السليمة للهدف

الأساسى ولم يعد استئصال الإرهاب الدولى هو الغاية بل تحول إلى عنوان فضفاض. وصار هناك قهر وعذابات وإذلال .. ومقاومة وإرهاب أكثر وأعنف وبشاعات مقابلة .

لم تكن مفاجأة لنا .. فقد تاه الهدف .

ووقفنا جميعاً مشدوهين مذهولين .. ما الذى يجرى فى هذا الإقليم وفى هذا العالم .. كيف ضاع منا الهدف؟

كيف يمكن أن ينجر عالمنا إلى نقطة تقترب من صراع بين الحضارات والثقافات والأديان؟

لماذا يحاول البعض الزج بالدين الإسلامي الكريم في متاهة صدام غير محدود مع الغرب .

صدام لا يفيد أحداً بل على العكس يضر بالجميع ضرراً بالغاً..

ما الذى يمكن لنا – نحن عقلاء هذا العالم – أن نفعله لتصحيح المسار؟

السيد الرئيس

الحق أقول لكم أن هذا السؤال الأخير هو ما يشغل بالنا للإجابة عليه. فعلى أهمية الأسئلة الأخرى، ومع إدراكنا الكامل لحقائق الإجابة عليها، نفضل أن نتركها للمؤرخين والباحثين يتدارسون ما حدث .. ويرصدون الأخطاء ويعلقون عليها .. ويحملون كل طرف مسئولياته التاريخية إزاءها.

ولكن المهمة الأكثر إلحاحاً فى الحقيقة هى التى تتمثل فى كيفية معالجة هذا الانحراف عن المسار .. وكيفية الخروج من النفق المظلم الذى أدخلنا إليه. إن المخرج السليم فى تقديرنا يجب أن يبدأ من حيث كان يجب ان نبدأ كفاحنا الأساسى .. أى بالتعامل المباشر والناجح مع الصرعات المزمنة وفى مقدمتها النزاع العربى الإسرائيلى ، والذى تقف القضية الفلسطينية منه فى القلب.

إن أى محاولة لتحقيق الاستقرار ونشر السلام والأمن فى العالم دون التعامل الجاد مع القضية الفلسطينية ومع النزاع العربى الإسرائيلى لن يكتب لها النجاح، والعكس صحيح فالعمل الجاد والدءوب فى سبيل تحقيق تسوية شاملة وعادلة لهاذ النزاع ولهذه القضية يخدم السلام والأمن الدولى بشكل مباشر ويصب فى مصلحة تحقيق استقرار الشرق الأوسط والذى يعلم الجميع أهميته للاستقرار العالمى. كما يتعين علينا أيضاً أن نستمر فى التفكير والعمل من أجل نزع فتيل الأزمات فى العراق ولبنان، وأن نعمل على تثبيت الاستقرار وتحسين الأوضاع فى دارفور.

السيد الرئيس

لا يكاد أحد يصدق أنه بعد مرور ستة عشر عاماً على انعقاد مؤتمر مدريد التاريخى للسلام بين العرب وإسرائيل .. وبعد مرور أربعة عشـــر عاماً على توقيـــع أول اتفاق فلسطينى إسرائيلى فى أوسلو .. وبعد مرور أحد عشر عاماً على تبنى الدول العربية خيار السلام كخيار إستراتيجي فى نزاعها مع إسرائيل .. وبعد

مرور خمس سنوات كاملة فى إعلان الدول العربية مبادرتها التاريخية بإبداء الاستعداد لإقامة علاقات سلام طبيعية عربية إسرائيلية مقابل تخلى إسرائيل عن الأرضى التى احتلتها بالقوة عام ١٩٦٧ وتسوية القضية الفلسطينية بشكل عادل .. وأنه بعد مرور خمس سنوات أيضاً من توصل الفلسطينيين والإسرائيليين لأوراق ونقاط هى أقرب ما تكون إلى الشكل النهائى لحل هذه القضية .. لا يكاد أحد يصدق أن السلام يبدو لنا اليوم ربما أبعد منالاً مما كان فى مطلع التسعينيات .. وأن حديثاً يدور الآن فى حلقات مفرغة حول "أسس" التسوية ومبادئها وهى المعروفة للجميع .. وأن مفاوضات يمكن أن تستأنف، بشق الأنفس، للاتفاق على آليات وصياغات جميعها تعد فى إطار المادة المتسهلكة القديمة التى لا تقدم ولا تؤخر.

نحن فى مصر ندرك أن استمرار هذا الصراع يؤجج الفكر والمشاعر فى المنطقة وتعلمون جميعاً ما بذلته مصر من جهد وما قدمته من تضحيات من أجل إنهاء هذا الصراع التاريخى بشكل عادل وشامل وبما فيه مصلحة لجميع الأطراف.

ولكن الأمر يحتاج إلى قيادة .. وإلى شجاعة من الجميع .. وإلى رؤية صحيحة وسليمة تقوم على أن استمرار هذا النزاع بدون تسوية سلمية ليس فقد يغبن حق شعب كامل فى الحرية والكرامة، بل أيضاً يصب بشكل مباشر فى اتجاه دعايات العنف والتطرف والتخلى عن سبل التفاوض السياسى والسلمى لتحقيق الأهداف .. وبالتالى يتأجج الصراع لسنوات قادمة .. وتستمر الشعوب فى المعاناة .. ويستمر العالم يواجه حالة عدم الاستقرار والاستقطاب الحادة كما نشاهد حالياً.

إن مصر أبدت وتبدى استعدادها المستمر للعمل مع جميع الأطراف .. الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمريكيين والأوروبيين، والآخرين ممن يهتمون بصالح الشعب الفلسطينى وبمصالح شعوب المنطقة وبصالح الاستقرار والسلام العالمى .. من أجل استئناف الحوار السياسى الجاد الذى يفضى إلى تسوية فى إطار زمنى محدد غير ممتد. لن ندخر وسعاً فى سبيل تحقيق ذلك الهدف، ولن نيأس رغم المشكلات والصعاب .. سنعمل بإخلاص لأننا ملتزمين بقضية أشقائنا الفلسطينيين وبإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، ولأننا ملتزمين بقضية تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة فى سوريا ولبنان، ولأننا ملتزمين بغاية تحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط. ولعل الاجتماع الذى دعا إليه الرئيس بوش هذا الخريف يوفر فرصة هامة، إذا أعد له الإعداد الجيد، لتحقيق تقدم طال انتظاره.

السيد الرئيس

أما العراق الشقيق فلا يزال يدمى..

ولا يزال الآلاف من أبنائه يزهقون غدراً .. ولا يزال آلاف أكثر يهجرونه لصعوبة العيش فيه .. حال عراق اليوم يأسى له القاصى والدانى.

فعلى الرغم من وجود عملية سياسية تفهمناها وشجعناها إلا أن الأحداث على الأرض بتفاعلاتها وتداعياتها شديدة السلبية هى التى تتحكم فى شكل عراق اليوم وفى صورته أمام المجتمع الدولى. إن العراق يحتاج اليوم أكثر ما يحتاج إلى زعمات وقيادات تحرص على وحدة هذا البلد العربى الرئيسى..

قيادات تسعى للتوافق وتبتعد عن الطائفية والمذهبية..

قيادات تمد بدها لبعضها بالحوار وليس بالسلاح..

قيادات تتحد مع بعضها البعض لمكافحة التنظيمات المسلحة غير المشروعة التى تحصد حياة عشرات العراقيين يومياً..

قيادات تجلس جميعاً سوياً لتتفق على شكل ومستقبل دولة العراق فى الدستور العراقى الذى نرى أنه ينبغى أن يجسد أحلام وطموحات كل العراقيين دون تهميش أو إقصاء .. وأن يبنى دولة عصرية متطورة تثرى باختلاف مكوناتها ولا تحاصص بينهم المناصب على أساس مذهب أو قومية بما يوتر علاقاتهم ويكرس الفتنة بينهم.

إن مصر ترغب مجدداً فى التأكيد على أهمية وحدة وسيادة أراضى العراق بشكل الذى يتوافق عليه العراقيون جميعاً، وعلى ضرورة توقف التدخلات الأجنبية عن التأثير على مجريات الأمور فى هذا البلد الشقيق .. كما أنها تؤكد على دعمها الكامل لكل جهد إقليمى ودولى يساعد العراقيين على تجاوز هذه الأوضاع الصعبة، كما أنها لا تغفل عن مطالبة العراقيين المستمرة بالإتحاد والحوار لاستعادة وتعزيز الثقة فيما بينهم.

السيد الرئيس

إن لبنان الشقيق يمر هو الآخر بأزمة دقيقة .. فما بين خلافات داخلية وتجاذبات إقليمية يبدو أفق تسوية هذه الأزمة بعيداً وصعباً. والوضع فى لبنان دقيق لا ينبغى تحميله بأوزار تطاحنات تدور رحاها فى الإقليم. ومن هنا فإن مصر تدعو دوماً إلى رفع الأيدى عن لبنان وتركه لأهله يقررون ما يريدونه بأنفسهم. ولازلنا نشجع سياسيى لبنان على الحوار فيما بينهم، ونأمل أن يتمكنوا من مواجهة الاستحقاقات المقبلة. وأبرزها وأكثرها خطرة الاستحقاق الرئاسى، بشكل متوافق مع الدستور اللبنانى وبما يمكنهم من الحفاظ على المؤسسات الدستورية اللبنانية وعلى مكتسبات الديمقراطية اللبنانية التى تدعو للاعتزاز. إن النموذج اللبنانى

فى التعايش هو نموذج مهم لا ينبغى السماح بتعرضه لانتكاسة كما حدث فى الماضى، وسوف تعمل مصر مع جميع الأطراف من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيد الرئيس

إن الأوضاع الصعبة التى عرفها إقليم دارفور فى السودان منذ اندلاع أزمته قد تطلبت منا وقتاً وجهداً وعملاً شاقاً دءوباً من أجل نزع فتيل الأزمة والعمل على تسويتها بشكل يضمن لأبناء الإقليم جميعاً الحق فى حياة كريمة والإسهام الايجابى الفعال فى بناء الدولة السودانية الجديدة. وإذ رحبت مصر باهتمام المجتمع الدولى الواسع بتلك الأوضاع فإنها سعت بشكل مستمر إلى التقريب بين أطراف الأزمة بالتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات الاهتمام. وللتدليل العملى على قدر اهتمامها بالعمل على الأرض من أجل تثبيت الاستقرار فى دارفور عرضت مصر مساهمة سخية بحوالى ٣٥٠٠ ضابط وجندى فى قوة حفظ السلام المهجنة التابعة للأمم المتحدة فى الإقليم. والعرض لا يزال قائماً جنباً إلى جنب مع جهود مصر فى تنمية الإقليم من خلال حفر ٤٠ بئراً تتيح موارد مائية لأعداد أكبر من أبناء دارفور وبما يسهم فى تنمية الإقليم.

السيد الرئيس

تؤمن مصر بشكل عميق بالأركان الرئيسية الثلاث التى تقوم عليها معاهدات نزع السلاح الدولية وهى منع الانتشار ونزع السلاح والحق الأصيل لكل دولة فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية. وبالرغم من أن قبول مصر عام ١٩٩٥ بالمد اللانهائى لمعاهدة منع الانتشار ضمن صفقة متكاملة تضمنت قراراً يطالب جميع دول المنطقة بلا استثناء بالانضمام إلى المعاهدة ويلزم الدول ذات المسئولية فى حفظ الأمن الدولى بأن تضطلع بمسئوليتها، إلا أن هذا الهدف لا يزال لم يتحقق نظراً لعدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة رغم كافة المطالبات الإقليمية بل والدولية لها فى ذلك الشأن.

إن عالم اليوم يشهد خللاً وازدواجية فى المعايير فى التعامل مع مختلف الأطراف ذات الطموح أو الإمكانية أو المعرفة فى مجال الاستخدامات النووية. ومصر ترى أن المنظومة الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار ستتعزز وأن منظومة الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط ستتدعم عندما يكون هناك تطبيق متماثل ذو معيار واحد على جميع دول المنطقة بلا استثناء.

السيد الرئيس

شهدت الدورة السابقة مشاورات ومحاولات عديدة – معظمها جاد – حول موضوع إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. ولا يزال هذا الهدف صعب المنال رغم كثرة المشاورات والاجتماعات والمساعى. ومصر، من

منطلق انتمائها إلى المجموعة الإفريقية، تعلن مجدداً التزامها الكامل بمحددات الموقف الإفريقى الموحد الذي يظل موقفاً متوازناً وعادلاً من شأن الأخذ به تحقيق المطالب الإفريقية المشروعة. ولا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن هو فى حد ذاته هدف أصلى لا ينبغى أن يتوارى بجانب ما يسعى البعض لتحقيقه من توسيع للمجلس فحسب. ومن هنا أؤكد أيضاً على أن جعل هذا المجلس أكثر تمثيلاً لكافة الثقافات والحضارات وأكثر تكريساً للحقائق الدولية الراهنة يعد ضماناً لأن يتمكن المجلس من الاضطلاع بدوره المحوري فى صون السلم الدولى وفق ما نص عليه الميثاق.

السيد الرئيس

فرغنا منذ أيام قليلة من الاجتماع رفيع المستوى حول تغير المناخ والذي أظهر جلياً أن دول العالم – رغم ما قد يبدو عليها من تباين فى التوجهات أو تمايز فى المستويات والظروف – يجب عليها أن تتحد فى مواجهة تحديات كبرى لا تعترف بحدود سياسية أو بقوة عسكرية. ولا سبيل لمواجهة تلك التحديات دون التوافق على غايات مشتركة، وهو ما يشكل الميزة الرئيسية – بل الأساس – فى العمل من خلال الأطر متعددة الأطراف. إن المسألة غدت أكبر من أن تدار بشكل انفرادى بل لابد، لمواجهة المخاطر، من تضافر جهودنا تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأود أن أشير إلى أن مصر تعد من أكثر الدول عرضة للآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ. ومن هنا تعمل الحكومة المصرية على تنفيذ مشروعات للتكيف مع التغيرات المناخية وللمساهمة فى الحد من انبعثات غازات الاحتباس الحرارى وزيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة. ويهمنى فى هذا السياق أن أؤكد أن لنا، كدول نامية، كامل الحق فى التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف التنموية وأن على الدول المتقدمة – التي طالما استفادت من هذه الموارد لعقود – مسؤولية تجاه الدول النامية لمساعدتها فى تحقيق النمو مع تحجيم الأضرار السلبية التى قد تلحق بالبيئة. إن قضية تغير المناخ تجسد مفهوم الاعتماد المتبادل بين الدول نظراً لأن عواقب تصرفات الدول لا تنحصر داخل حدودها وإنما تطال المجتمع الدولى كله؛ بالإضافة إلى أن التعامل الفعال مع هذه القضية يستلزم إقرار المجتمع الدولى لمبدأ المسؤوليات المشتركة مع تباين الأعباء، والذى يعد أساساً للتحرك الدولى الجماعى.

السيد الرئيس

إن قضية تمويل التنمية هى قضية هامة تأتى على رأس التحديات التنموية التى نواجهها. وسوف يظل الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة فى دولنا النامية أمراً صعب التحقيق طالما ظلت الفوارق شاسعة بين مستويات المساعدات التنموية الرسمية الحالية من جانب ومستويات المديونية التى تعانى منها الدول النامية

من جانب آخر. وتأمل مصر أن يتيح الحوار رفيع المستوى حول تمويل التنمية فى نيويورك الشهر المقبل استعادة جزء من الثقة المفقودة بين الدول النامية والمتقدمة حتى يمكن تحقيق نتائج ايجابية وإعطاء دفعة جديدة لتوافق مونتيرى. من جانب آخر، تؤمن مصر بأهمية تحقيق شراكة عالمية للتنمية وهو الهدف التنموى الثامن للألفية. ونأمل فى هذا الصدد ان تتمكن منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية من التجاوب مع الاحتياجات التنموية للدول النامية.

السيد الرئيس

ترحب مصر بمساعى الأمم المتحدة الرامية لدعم الجهود الإقليمية لصنع السلام فى إفريقيا والتي نؤكد على ضرورة تحقيقها فى إطار التعاون والتنسيق التام بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى والدولة المعنية بالنزاع. وفى هذا السياق، تدرس الحكومة المصرية إعداد الترتيبات اللازمة للانضمام إلى القوة الإفريقية الجاهزة من خلال لواء إقليم الشمال الإفريقى.

ومن جهة أخرى، حرصت مصر على المشاركة الجادة فى كافة مراحل إعداد صياغة مبادرة النيباد بالتعاون مع باقى الدول الخمس المؤسسة للمبادرة حتى تأتى معبرة عن رؤية إفريقية خالصة لقضايا القارة ومشكلاتها وتطرح حلولاً عملية لها. وتشارك مصر بفعالية فى أنشطة المبادرة وتتولى مسؤولية تنسيق ملفات الزراعة والتجارة والنفاذ للأسواق بما يسهم فى تحقيق التنمية لشعوب القارة. وفى هذا السياق، تتطلع مصر لأن تقدم الأمم المتحدة مزيداً من الدعم للجهود الإفريقية بغية تحقيق الأهداف التنموية للألفية، كما نتطلع إلى حث شركاء التنمية والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية على ترجمة مواقفها وتعهداتها إلى برامج علم محددة وملموسة تتعامل بالتزام ومسؤولية مع أولويات النيباد وخطط عملها.

السيد الرئيس

إن حالة عالمنا اليوم لا تدعو للإبتهاج .. بل تدعو للقلق.

وسوف يحتاج الأمر منا إلى العمل معاً بعقول مفتوحة من أجل تغيير هذه الحالة لتصبح أفضل .. ولتلبى بشكل أكبر تطلعات شعوبنا فى الحرية والعادلة والعيش الكريم والأمن والسلام.

ومصر ستعمل خلال هذه الدورة على الدفع بالأولويات والرؤى التى طرحتها فى هذا البيان جنباً إلى جنب مع مجموعة أخرى من الموضوعات التى لم يتسع المجال لذكرها.

ونتطلع إلى أن تتشابك معنا الأيدى من أجل الاستجابة للتحديات التى نواجهها.. فالمسئولية تقع على عاتقنا جميعاً والنتيجة نتحملها جميعاً.

شكراً سيدي الرئيس ،